AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tele: +251-115 517 700 Fax: +251-11-5 517844 Website: www.africa-union.org

قمة الاتحاد الأفريقي الإنسانية ومؤتمر إعلان التبرعات

ورقة معلومات أساسية حول الموضوع 2 – معالجة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية في المجال الإنساني

السياق والتحديات الحالية التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي

1. لا يزال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي يشكل أحد التحديات الطويلة الأمد في أفريقيا التي تعيق التنمية المستدامة. تشمل بعض الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في القارة النزاعات والظواهر المناخية الشديدة/ تقلب المناخ والتباطؤ الاقتصادي. كما يواصل الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة، من بين المشاكل الهيكلية الأخرى، مفاقمة انتشار الجوع وسوء التغذية في أفريقيا. وفقًا لتقرير النظرة الإقليمية العامة حول الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا (2021)، فإن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الناس على الغذاء الآمن المغذي الكافي على مدار السنة، وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية.[1] يسلّط التقرير عن وضع الأمن الغذائي لعام 2021 الضوء على معاناة 282 مليون شخص من نقص التغذية في إفريقيا، بزيادة قدرها 49 مليون شخص عن عام 2019. منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هي الأكثر تضررا حيث يعاني 24.1% من السكان من نقص التغذية، بينما يعاني الإقليم الفرعي لشمال إفريقيا من 7.1% من نقص التغذية.

2. علاوة على ذلك، يتسبب التعرض لفترات طويلة لهذه الآثار المترتبة على انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، في إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية رأس المال البشري للطفل الأفريقي لأن سوء التغذية لا يزال مزمنًا، ويشكل تحديًا نظرا لأنّ أفريقيا تسجل بعض أعلى حالات سوء التغذية على مستوى العالم حيث تمثل طفلين من كل خمسة أطفال دون سن الخامسة (41%) مع معاناتهم من التقزم، ومعاناة أكثر من الربع (27%) من الهزال وزيادة الوزن.[2] لا يؤثر التقزم على النمو البدني للطفل فحسب، بل يضعف أيضًا نموهم المعرفي وقدرتهم على التعلم، مما يؤدي إلى عواقب طويلة الأمد بينما

[1] منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي. 2021. نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، 2020: تحويل النظم الغذائية للحصول على نظم غذائية صحية ميسورة التكلفة. أكرا، منظمة الأغذية والزراعة.

[2] التقرير عن الوضع العالمي للأمن الغذائي والتغذوي، 2021؛ التقديرات المشتركة لسوء التغذية (2021)

يعد الهزال سببا رئيسيًا لوفيات الأطفال دون سن الخامسة على مستوى العالم. يعاني الأطفال أيضًا من "الجوع غير الظاهر" ونقص المغذيات الدقيقة الأساسية التي تضعف مناعتهم وتطورهم المعرفي.

3. تفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في إفريقيا منذ عام 2019 وفقًا للتقرير السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء بسبب تأثير فيروس كورونا-19. وقد أدى ذلك إلى فقدان سبل العيش والتباطؤ الاقتصادي في البلدان، وأثر على نظم إنتاج الأغذية، والأسواق، وسلاسل التوريد، فضلا عن تجارة السلع الأساسية الزراعية والمدخلات عبر الحدود الوطنية والأقاليمية والدولية.[3]

4. سلطت الإنذارات المبكرة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي حول "البؤر الساخنة المتعلقة بالجوع" بشأن تقرير انعدام الأمن الغذائي الحاد، الضوء على تلك الدول الأعضاء الـ 28 التي تعد بؤرًا ساخنة للجوع على مستوى العالم، ومن بينها 17 دولة في إفريقيا. تشمل هذه الدول الأعضاء في إقليم الغرب – بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيريا ومالي ونيجيريا وسيراليون؛ وفي إقليم الجنوب – أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق ومدغشقر؛ وفي إقليم الشرق – إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان والسودان والصومال.[4]

5. تعرقل النزاعات سبل العيش الريفية بما في ذلك الأنشطة الزراعية والرعوية، والنقل والتسويق بين المجتمعات المتضررة. وقد أدى إلى ظهور قيود على إمكانية الوصول مما أعاق إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وإعداد المساعدة المستدامة لدعم سبل العيش، مما زاد بدوره من تفاقم احتياجات المجتمعات التي تتعامل في أغلب الحالات مع صدمات متعددة الطبقات. في بلدان مثل الصومال وإثيوبيا وجنوب السودان ودول الساحل وموزمبيق، تواجه المجتمعات آثارًا ضارة متزامنة للظروف المناخية المتطرفة (الفيضانات والأعاصير والجفاف) فضلا عن النزاعات التي طال أمدها والآثار الاقتصادية لفيروس كورونا-19.

العلاقة بين النزاعات وتغير المناخ وفيروس كورونا-19

6. في عام 2020، سجّل الأثر الاقتصادي للنزاعات والعنف عامًا آخر من الزيادة، مما يقوّض الجهود المبذولة لتحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة. تدهور مؤشر السلام العالمي لبعض البلدان في أفريقيا بشكل كبير. سجلت بعض البلدان في أفريقيا انخفاضًا في مؤشر السلام

[3] منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي. 2021. نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، 2020: تحويل النظم الغذائية للحصول على نظم غذائية صحية ميسورة التكلفة. أكرا، منظمة الأغذية والزراعة.

[4] البؤر الساخنة للجوع | الإنذارات المبكرة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد، التوقعات المستقبلية من أغسطس إلى نوفمبر 2021

العالمي، وتشمل بوركينا فاسو والكاميرون وإثيوبيا وإريتريا ومدغشقر ومالي وموزمبيق والنيجر وجنوب السودان والسودان والصومال. وحدث أكبر تدهور في السلام في إفريقيا جنوب الصحراء في بوركينا فاسو، والذي كان أيضًا أكبر تدهور على مستوى العالم حيث انخفض مؤشر عام 2021 13 مرتبة في مؤشر السلام العالمي بسبب زيادة النزاع الداخلي الذي أدى إلى نزوح أكثر من مليون شخص بحلول نهاية عام 2020. شهدت إثيوبيا ثالث أكبر انخفاض في مستوى السلم في إفريقيا جنوب الصحراء، ويرجع ذلك أساسًا إلى النزاع في المنطقة الشمالية. ظلّ جنوب السودان أيضًا أحد أقل البلدان سلمًا في المنطقة والعالم، على الرغم من التحسن المسجّل في مؤشر السلام العالمي في عام 2021.[5] تعاني غالبية هذه البلدان التي تشهد تدهورا في ة وضع السلم وتعيش في نزاعات، من مستوى عالٍ من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، الذي من المرجح أن يزداد إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

7. الأمن الغذائي والتغذوي والنزاع مترابطان. لا تزال النزاعات تشكل أحد أكبر العوامل الدافعة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في إفريقيا، ومع ذلك، يمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي والتغذوي أيضًا عاملاً مساهماً في ظهور النزاعات وتحديد مدتها. يرتبط انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بأوجه القصور في النظم الغذائية. وعندما يقترن بعوامل الخطر الأخرى مثل عدم المساواة الاقتصادية، يمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي والتغذوي محركًا مساهمًا في نشوب النزاعات العنيفة. تزيد هذه التكلفة الباهظة للنظم الغذائية الصحية وما يرتبط بها من عدم القدرة على تحمل تكلفة النظم الغذائية الصحية، من تفاقم حالة سوء التغذية.

8. تشمل العوامل الأكثر شيوعًا التي تؤدي إلى تفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، والتي تساهم في نشوب النزاعات العنيفة، الإجهاد البيئي ونقص الغذاء الناجم عن تغير المناخ، والتنافس على الموارد الطبيعية، والمظالم المتعلقة بالقضايا الاجتماعية وأسعار الغذاء.[6] شكّل تأثير تغير المناخ، من بين التحديات الهيكلية الأخرى، عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبالتالي أمام الأمن الغذائي والتغذية. الكوارث الطبيعية آخذة في التزايد وهي تصبح دورية أكثر. زادت تحديات تغير المناخ في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة عمليات النزوح (على سبيل المثال الهجرة الأنجولية إلى شمال ناميبيا نتيجة للجفاف)؛ وزيادة مستويات الفقر. تتأثر المجتمعات الأكثر ضعفاً بشكل غير متناسب بسبب فقدان سبل العيش وتدمير الممتلكات وانخفاض النمو الاقتصادي ونقص التنمية، حيث تعتمد معظم البلدان في إفريقيا على القطاعات الشديدة التأثر بالمناخ لتحقيق النمو الاقتصادي. منذ عام

[5] تقرير مؤشر السلام العالمي، 2021

[6] النظم الغذائية في أوضاع النزاعات وبناء السلام، المسارات والترابط، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، يونيو 2021.

1970، واجهت إفريقيا أكثر من 2000 كارثة طبيعية، حدث أكثر من نصفها في العقد الماضي.[7] في عام 2020، أثر الطقس الشديد سلبًا على إنتاج الغذاء في العديد من البلدان. وكان لتغير المناخ أيضًا تأثير على النظم الغذائية بسبب الظروف الجوية القاسية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف. ولا تزال هذه التهديدات تهدد المحاصيل والإنتاج الحيواني، مما يعرض حياة ملايين الأفريقيين لخطر انعدام الأمن الغذائي.

9. في حين لا تزال القارة تعاني من هذه الكوارث، أدت جائحة فيروس كورونا–19 إلى مضاعفة الاحتياجات الإنسانية الحالية في إفريقيا. أثرت الجائحة على الاقتصاد العالمي، مما تسبب في انكماش بنسبة 3.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020. وشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا في العامين الماضيين لاسيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. أدى فيروس كورونا–19 إلى زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية، وأثر على التجارة وسلاسل التوريد المحلية والإقليمية والدولية، مما أدى إلى تعطيل النظم الغذائية، وخاصة إمكانية وصول الناس إلى الغذاء. كان عشرات الملايين من الأشخاص المستضعفين غير قادرين على تحمل تكاليف الطعام المغذي بكميات كافية حيث عانوا من خسائر فادحة في الوظائف والدخل، مقترنة في كثير من الأحيان بالتصاعد المفاجئ في أسعار المواد الغذائية واستمرار ارتفاعها. في عام 2020، كانت الصدمات الاقتصادية (بما في ذلك تلك الناتجة عن فيروس كورونا–19) المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي الحاد.[8]

البيئة المواتية للسياسات الرامية إلى معالجة الأمن الغذائي والتغذوي

10. تتميز التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي والتغذية بتعدد الأوجه، وعليه ينبغي إنشاء هيكل داعم جيد التنسيق وتهيئة بيئة تمكينية لتوجيه عملية إعداد وتنفيذ سياسات الغذاء والتغذية المستدامة. ويتماشى هذا مع الفهم بأن التغذية مدمجة في مختلف الاستراتيجيات الإنمائية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة فضلا عن جميع الجوانب التي تعزز النمو والمعرفة والتنمية خلال مرحلة الطفولة المبكرة، وبالتالي تدرّ مكاسب اقتصادية طويلة الأمد في تنمية رأس المال البشري والإنتاجية الاقتصادية في مرحلة البلوغ. علاوة على ذلك، يعتبر نقص الوزن عند الولادة أحد العوامل الرئيسية المحددة للبقاء على قيد الحياة في الفترة المحيطة بالولادة، إضافة إلى مرض ووفاة الرضع، فضلاً عن مخاطر الإعاقات النمائية والأمراض في الحياة المستقبلية.

[7] This Is What It's All About: Building Resilience and Adapting to Climate Change in Africa
[8] التقرير العالمي عن أزمات الغذاء، 2021

11. واصل الاتحاد الأفريقي توفير القيادة، بما في ذلك في صياغة السياسات والأطر ذات الصلة، للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وتحديات التغذية. خلال الفترة 2005 – 2015، قام عدد كبير من البلدان الأفريقية بتحديث سياسات التغذية الوطنية واستراتيجياتها وخطط عملها ووضع ترتيبات مؤسسية جديدة لدعم تسريع أو "توسيع" تدابير التغذية.[9] يعد تنفيذ هذه السياسات أمرًا أساسيًا، فالبلدان التي نجحت في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية قد صممت بشكل مناسب سياسات وأطر عمل تم تنسيقها وتنفيذها بشكل فعال.[10] وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجيات رئيسية تهدف إلى معالجة الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل ما يلي: اعتماد إعلان ملابو في عام 2014 (Assembly/AU/Decl.4 (XXIII))؛ وتأييد مناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية في عام 2014 (Assembly/AU/ /Decl.4 (XXIII))؛ واعتماد الاستراتيجية المنقحة للاتحاد الأفريقي (2016–2025) في 2016 (Ex.CL/Dec.638)؛ وتأييد مبادرة القادة الأفريقيين للتغذية في 2018 ((Assembly/AU/Dec.681(XXX)؛ وإطلاق بطاقة الأداء القارية للمساءلة بشأن التغذية في عام 2019 ((Assembly/AU/Dec.681(XXX) من بين أمور أخرى. يسعى الاتحاد الأفريقي من خلال الاستراتيجيات الموضحة في استراتيجية التغذية الإقليمية لأفريقيا 2015–2025 إلى تعزيز تنفيذ السياسات والأطر الحالية بشأن تحديات التغذية.

12. كما أيد الاتحاد الأفريقي في عام 2022 موضوع العام المخصص للتغذية "بناء القدرة على الصمود في مجال التغذية في القارة الأفريقية: تسريع تنمية رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية". يوفر هذا فرصة للدعوة للاستثمار في التغذية، لاسيما التركيز على التحديات الإنسانية التي تؤثر على القارة لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف والغايات في مجال التغذية.

هيكل معزز للاستجابة للأمن الغذائي والتغذوي

13. لمواجهة تحديات الغذاء والتغذية التي طال أمدها، يدرك الاتحاد الأفريقي الحاجة الماسة إلى هيكل قاري مناسب للاستجابة بفعالية للأزمات الإنسانية في القارة وتنسيقها. ينبغي أن يستند الهيكل إلى بيئة عالمية مواتية لضمان تنفيذه بشكل فعال، ويتضمن شراكات مفيدة للطرفين لتعزيز الملكية والاتساق والمواءمة المناسبة للدعم الدولي مع الأولويات المحلية والوطنية والإقليمية.

[9] الاتحاد الافريقي. استراتيجية التغذية الإقليمية لأفريقيا، 2015-2025

[10] منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2018. نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية. التصدي للتهديد الناجم عن التقلبات المناخية والظواهر المناخية الشديدة على الأمن الغذائي والتغذية. أكرا. 116 ص.

14. دعا مؤتمر الاتحاد الأفريقي في مقرره Assembly/AU/Dec.604 (XXVI) الصادر في 30 يناير 2016 إلى إنشاء وكالة إنسانية أفريقية، لقيادة العمل الإنساني في أفريقيا. يلتزم الاتحاد الأفريقي بتحقيق أفريقيا تضطلع بدور قيادي في توفير الحلول الخاصة بها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. سيضفي إنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية الطابع المركزي على الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا مع تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتكون قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للتحديات الغذائية والتغذوية.

تحول منهجي في التصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية

15. من أجل التصدي للتحديات المترابطة للنزاعات وفيروس كورونا–19 والتحديات المتعلقة بالمناخ التي ساهمت في زيادة تحديات الأمن الغذائي والتغذية، يدعو الاتحاد الأفريقي إلى اتباع نهج متعدد القطاعات، والاعتماد على الدول باعتبارها جهات فاعلة أساسية في دفع الأجندة الإنسانية. يقرّ الاتحاد الأفريقي بأولوية الدول في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها.

16. يسلّط الموقف الأفريقي الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن فعالية العمل الإنساني الضوء على المبادئ الأساسية لمواجهة التحديات الإنسانية المعقدة في أفريقيا، ويسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إعادة تصميم الهيكل الإنساني لأفريقيا. ترتكز النظم الإنسانية على قدرة الدول الأعضاء على **التنبؤ بالأزمات الإنسانية والاستعداد لها** نتيجة لنظم الإنذار المبكر القوية، و**منع حدوث الأزمات الإنسانية، والاستجابة للأزمات الإنسانية الناشئة** بجميع أشكالها **والتكيف مع الأزمات** من خلال تعزيز قدرات وآليات التكيف للمجتمعات والمجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل "النهوض من جديد" بعد مواجهة المحن والصدمات والبيئات المتغيرة.[11]

17. الغذاء عامل محتمل لتحقيق السلام. يمكن أن يساهم الحد من فجوات الأمن الغذائي والتغذوي وتوفير حلول مستدامة وعادلة لتحسين النظم الغذائية، في منع دوافع النزاعات ومسبباتها وآثارها أو الحد منها، وبالتالي المساهمة في إحلال السلام. تؤكد الأبحاث الحالية بقوة أن المسارات التي يمكن من خلالها للأمن الغذائي والتغذوي المساهمة في السلام، تمر عبر القدرة على الصمود.[12] وتشمل المسارات

[11] الموقف الأفريقي الموحد بشأن فعالية العمل الإنساني

[12] منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، وضع الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017: بناء القدرة على الصمود من أجل السلام والأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة: روما، 2017)؛ هولمان وآخرون. (الملاحظة 30)؛ ديلغادو س. وآخرون، مساهمة برنامج الأغذية العالمي في تحسين آفاق السلام (معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام: ستوكهولم، 2019)؛ وبريسينغر وآخرون. (الملاحظة 47).

الرئيسية المحددة دعم سبل العيش المتكيف مع المناخ (أو القادر على الصمود)، ومعالجة العوامل المتعلقة بالدافع للمشاركة في النزاعات، وتكاليف الفرص البديلة للقيام بذلك، والحماية الاجتماعية.

18. بناءً على ذلك، هناك حاجة إلى قيام الدول الأعضاء والشركاء بتعزيز نظم الإنذار المبكر الحالية لجعلها أكثر قوة وفعالية. ينبغي التركيز بشكل أكبر على تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف والتصدي للصدمات الحالية والناشئة، وتعزيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي للمجتمعات. هناك حاجة إلى تحديد استراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، ونظم المعرفة للسكان الأصليين وإدارة ما بعد الحصاد.

19. إن السلام والاستقرار الاقتصادي هما مقدمة للمساعدة الإنسانية والإنمائية الفعالة. يمكن أن يساعد الأمن الغذائي والتغذوي في استعادة الاستقرار، وتعزيز السلام، وإضفاء الإحساس بالحياة الطبيعية. من أجل تحقيق نتائج أجندة أفريقيا 2063 بما في ذلك تحسين مستوى المعيشة من خلال معالجة الفقر وعدم المساواة والجوع، يجب التركيز بشكل أكبر على الحوكمة الفعالة. علاوة على ذلك، فإن تعزيز الجهود الإنسانية والتنمية والسلام من خلال تحسين البرمجة والتنسيق بشكل أفضل، هو أمر أساسي للتمكن من تنفيذ استراتيجيات معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

20. تظل آليات الصمود المعززة لدعم المجتمعات المحلية في مواجهة تحديات الغذاء والتغذية الناشئة عن مختلف الدوافع (النزاعات، وتغير المناخ، والانكماش الاقتصادي) أساسية. يتطلب ذلك اعتماد نهج النظم الغذائية في المجال الإنساني مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود من خلال الدعم الزراعي، وزيادة الوصول إلى الأسواق والتمكين المالي لتعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء. سلّط فيروس كورونا–19 الضوء على الحاجة إلى تحسين الكفاءة والحد من الحواجز أمام سلاسل التوريد الغذائي. أثرت الزيادة في أسعار المواد الغذائية بسبب الانكماش الاقتصادي على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، خاصة بين المجتمعات التي تعيش في مناطق مهمشة بالفعل وتواجه بالفعل نقاط ضعف أخرى.

التوصيات:

أ) تعزيز التنمية الإنسانية والسلام:

لمواجهة تحديات الغذاء والتغذية، يجب أن تتجاوز الاستجابة الإنسانية مساعدات الإغاثة. يجب اعتماد مناهج متعددة النظم، ويجب أن تكون شاملة للجانب الإنساني والتنمية وبناء السلام. يركز الاتحاد الأفريقي على تحليل النزاعات وتقييمها ويساهم بنشاط في مساعي السلام والتنمية الطويلة الأمد في القارة. يجب على السلطات الوطنية والمانحين ألا ينظروا إلى الأزمة على أنها حدث لمرة واحدة، بل على أنها طفرة في مسألة

دورية طويلة الأمد ومتكررة، تتعلق بالأمن الغذائي وسوء التغذية. ولا يمكن حلها من خلال توزيع الغذاء أو النقد لمرة واحدة لمساعدة الناس على دفع ثمن الطعام، ولكن ينبغي علينا التعامل مع هذا من زاوية طويلة الأمد مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود. إلى جانب تدخلات الأمن الغذائي الضرورية، تكتسي الجهود المبذولة لإنقاذ سبل العيش أهمية قصوى.

هناك حاجة إلى تحديد أفضل الممارسات الموثقة والممارسات الجيدة من الاستجابة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاعات. وهذا يتطلب شراكات متزايدة بين مختلف القطاعات بما في ذلك الزراعة والصحة والتغذية وما بعد النزاعات والهجرة وشبكات الأمان. في غضون ذلك، من الأهمية بمكان ضمان منح الأولوية لتقديم المساعدة الإنسانية المستمرة إلى الفئات السكانية الضعيفة، لاسيما في تلك المجتمعات التي تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية، والحفاظ عليها وتوسيع نطاقها لضمان إنقاذ الأرواح ومعالجة الآثار الفورية والمتوسطة والطويلة الأمد.

ب) النُّهج الوقائية المتعددة القطاعات

يجب تعزيز الآليات التي تركز على الوقاية. تحتاج الأسباب الجذرية العميقة الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مناهج متعددة الأوجه تركز على التنفيذ الفعال للسياسات والاستراتيجيات، والحكم الرشيد والتدخلات التي تؤدي إلى التنمية الطويلة الأمد، بما في ذلك القضاء على الفقر.

ينبغي دعم الدول الأعضاء لإنشاء نظم إنذار مبكر من أجل دعم الحكومات في الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ. علاوة على ذلك، ينبغي تكييف الحلول الطويلة الأمد مثل شبكات الأمان للحماية الاجتماعية الشاملة التي تراعي التغذية، وتعزيزها لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من الأزمات. إحدى شبكات الأمان الرئيسية هي برنامج التغذية المدرسية الذي يحسن تغذية الأطفال ويحسن النتائج المدرسية. عند ربط التغذية المدرسية بالزراعة، من المحتمل أن تؤثر على الإنتاج المحلي والاقتصادات، والتغذية المحسّنة من خلال دمج النُّهج المراعية للتغذية.

كما ينبغي التركيز على استراتيجيات تغيير سلوك المستهلك لاعتماد أنماط غذائية صحية، والأمن الغذائي والتغذوي والتأثير الإيجابي على البيئة.

ج) اعتماد الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذوي

في المناطق المتأثرة بالنزاعات، تعتبر الحاجة إلى احترام وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي أمرًا ضروريا لضمان الأمن الغذائي، وهذا يتجاوز مسألة الوصول إلى المساعدات الإنسانية. يضطلع القانون الدولي

الإنساني بدور رئيسي في الوقاية من انعدام الأمن الغذائي، على سبيل المثال حماية المحاصيل، والثروة الحيوانية، والمنشآت المائية والأشياء الأخرى التي لا غنى عنها لبقاء السكان، والقواعد المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية، والقواعد المتعلقة بالحصار والعقوبات، والموانع والقيود التي تحكم استخدام وإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

تتطلب الصدمات المناخية المتزايدة نقلة نوعية في كيفية برمجة التدخلات في مجال الغذاء والأمن. يجب أن يتم التركيز أكثر على النُّهج الوقائية والتكيفية التي تركز على تمكين المجتمعات المحلية من التعامل مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وتشمل بعض الاستراتيجيات اعتماد واستخدام أغذية الشعوب الأصلية من أجل تغذية أفضل، والعمل على دعم صغار المزارعين بما في ذلك النساء والشباب كجزء من معالجة عدم المساواة في الزراعة، وتحويل قطاع الزراعة لاستمرار توفير الإمدادات الغذائية والغذاء الجيد. وينبغي دعم ذلك من خلال الوصول إلى التكنولوجيا من أجل زيادة الكفاءة والتمويل والمشورة الفنية.

يجب أن يعمل الاتحاد الأفريقي والشركاء مع الدول الأعضاء لضمان دمج الخطط الوطنية لتدابير التكيف في السياسات والأنشطة الإقليمية الفرعية والإقليمية ذات الصلة. يوفر دمج التكيف مع تغير المناخ في أطر السياسات الاقتصادية فهماً أفضل لتأثير تغير المناخ على الاقتصادات الوطنية وإعطاء الأولوية لتعبئة الموارد.

هناك حاجة إلى المزيد من التمويل، ويجب دعم الدول الأعضاء للاستفادة من الآليات الحالية التي تشمل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، لمواجهة التحديات الحالية المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتزامات ملابو للاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش.

د) زيادة الاستثمارات/ تمويل الجوانب الإنسانية والإنمائية

هناك حاجة إلى الحلول المالية المستدامة لفعالية الاستجابة الإنسانية. في هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والشركاء إلى استثمارات طويلة الأمد لتكون قادرة على تقديم حلول مستدامة تتصدى للتحديات الفورية والكامنة على حد سواء. في حين أن لدى العديد من البلدان سياسات واستراتيجيات قائمة، فإنّ تحديات التمويل تعرقل تنفيذها. يتطلب تنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية أثناء التباطؤ الاقتصادي أو الانكماش تمويلًا إضافيًا إذا أُريد لها أن تحقق النطاق والفعالية اللازمين.[13]

[13] الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي في أفريقيا، 2019

تكتسي زيادة التمويل لدعم الاستجابات الشاملة والفعالة في الوقت المناسب بغية ضمان الحماية الكاملة للسكان المتضررين في المناطق التي يصعب الوصول إليها، أهمية بالغة.

هـ) حلول محلية ودائمة

تظلّ الدول جهات فاعلة رئيسية في مواجهة تحديات الغذاء والتغذية. ينبغي التركيز على تعزيز قدراتها لتكون قادرة على تنفيذ السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، وإيجاد حلول لاضطراب سلاسل الغذاء بسبب انعدام الأمن، وتنسيق الجهات الفاعلة الإنسانية على المستوى الوطني والمحلي لضمان تلبية الاستجابات لاحتياجات المجتمعات المحلية. ويجب تعزيز آليات المواجهة المحلية والخدمات العامة الحيوية. تحتاج المجتمعات المتضررة إلى الدعم في إنتاج الغذاء، وتوليد الدخل، والوصول إلى الأسواق وتطوير سلاسل القيمة.

في معالجة الأزمات الإنسانية، هناك حاجة إلى تنمية القواعد الشعبية لمعالجة ظاهرة متلازمة التبعية حيث تعتمد المجتمعات المتضررة بشكل كبير على المساعدة الإنسانية وتكون غير قادرة على اتخاذ خطوات لتغيير أوضاعها. يجب وضع التصميم في سياقه ليكون "الأنسب" للسياق المحدد، والذي قد يتطلب عدة تصاميم داخل بلد ما.[14] ينبغي أن تركز الحلول على الاحتياجات والدوافع الفعلية لانعدام الأمن الغذائي في بلد أو سياق معين. يعد التركيز على النُّهج المجتمعية من خلال المشاركة الفعالة والنشطة للجهات الفاعلة المحلية على مستوى المجتمعات أمرًا أساسيًا للوصول إلى حل دائم لتحديات الأمن الغذائي والتغذية. تملك الجهات الفاعلة المحلية على مستوى المجتمع المحلي معارف الشعوب الأصلية وخبراتها، حيث يمكن رعايتها لبناء القدرة على الصمود. وبالتالي، فمن الضروري زيادة الاستثمار في النُّهج المجتمعية وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على مستوى المجتمع المحلي. كما أن هناك حاجة قوية إلى إدماج النساء والفتيات في عملية وضع الاستراتيجيات.

و) إعطاء الأولوية للاستثمارات في نظم بيانات ومعلومات الأمن الغذائي والتغذوي

تتطلب نظم بيانات ومعلومات التغذية القوية استثمارات استراتيجية مالية وغير مالية. وتشمل ما يلي:

1) الاستثمارات في الموارد البشرية والفنية لإدارة البيانات وتحليلها وتقاسم بيانات التغذية/ الصحة/ الأمن الغذائي؛
2) تخصيص ميزانية محددة لتعزيز نظم البيانات والمعلومات؛

[14] الأمم المتحدة، موجز السياسات بشأن الأمن الغذائي

3) تعزيز قدرات نظم معلومات التغذية الوطنية، من أجل الاستخدام الأمثل للبيانات – **نلاحظ أن هذا ضروري عند التركيز على نظم الإنذار المبكر والمعلومات لدعم الإجراءات الاستباقية، وبالتالي فهي توفر رابطًا مثاليًا مع الالتزامات المحددة في ورقة المناخ/ الكوارث/ النزوح.**
4) وضع سياسات لتقاسم البيانات بشكل مسؤول وخاضع للمساءلة، مع تصنيف إداري وجنساني مناسب.